الأمم المتحدة

A/62/777

الجمعية العامة

Distr.: General
1 April 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشير إلى مذكرتها ١٩٩، المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، التي تعلن فيها عن ترشح البرازيل لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وتتشرف بأن ترفق طيه سجلا بالتعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة البرازيل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. (انظر المرفق) وترجو البعثة الدائمة للبرازيل تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

070408 070408 08-29124 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تعهدات البرازيل والتزاماتها الطوعية تجاه مجلس حقوق الإنسان

أولا – المشاركة في مجلس حقوق الإنسان

دأبت البرازيل على الالتزام بكفالة التطبيق الشامل لحقوق الإنسان، وتضع في اعتبارها مخاطر التسييس والانتقاء المتأصلة في معالجة حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها. وقد حدا هذا الشاغل بالبرازيل إلى تقديم اقتراحها أثناء عملية البناء المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان، باعتماد معايير موضوعية للنظر في القرارات المتعلقة بالبلدان، استنادا إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من هيئات رصد المعاهدات، والإجراءات الخاصة وآلية تقديم الشكاوى. ومع أن الإطار المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان ينص على اتخاذ تدابير أخرى للحد من مخاطر التسييس والانتقاء بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها، ستظل البرازيل يقظة إزاء هذا الشاغل، دون التغاضي عن الحالة الفعلية لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بأهمية قيام مجلس حقوق الإنسان باستعراض حالة حقوق الإنسان في أي بلد بعينه، تود البرازيل أن تؤكد مجدداً الأهمية التي توليها لتنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل. وتشبه هذه الآلية الاقتراح البرازيلي المتعلق بتقرير عالمي لحقوق الإنسان كانت قد قدمته في مناسبات مختلفة إلى لجنة حقوق الإنسان السابقة. وستكون البرازيل الدولة العضو التاسعة التي يجري تقييمها بواسطة الآلية الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وستشارك في هذه العملية في إطار من الشفافية وبطريقة بناءة. والبرازيل على قناعة بأن آلية الاستعراض الدوري الشامل ستعزز مبادئ الشمولية وعدم التجزئة وعدم الانتقاء لدى النظر في أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وستبذل البرازيل قصارى جهدها لكفالة أن تسفر هذه العملية عن توصيات تراعي الحاجة إلى تعزيز المؤسسات في البلد قيد الاستعراض، وبذلك تكون بمثابة محفّز لاتخاذ إجراءات تتمثل في الحوار والتعاون تحت إشراف مفوضية حقوق الإنسان.

ولا تزال البرازيل ملتزمة بالمساهمة في عملية استعراض الإجراءات الخاصة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان السابقة. ويتجلى هذا الالتزام في الاقتراح البرازيلي، الذي تمت المصادقة عليه خلال الدورة العادية السادسة لمجلس حقوق الإنسان، لتجديد وتوسيع ولاية المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية

والعقلية. وفي المناقشات المتعلقة باستعراض الولايات، ستظل البرازيل تراعي فيما تتخذه من إجراءات، تجنب وجود ثغرات في حماية حقوق الإنسان وإضفاء وضوح في الرؤية وقيمة كبيرة على الولايات التي تمت الموافقة عليها بالفعل.

وستظل البرازيل مستعدة للمساهمة في المبادرات التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان ضمن إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في مجال التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان.

وبعد إنشاء اللجنة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣، أعدت البرازيل خطتها الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني. وستكتسب الإجراءات في إطار تلك الخطة زخما جديدا عند الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى ذلك، وفي مجال التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان، فقد أنشئ مكتب للتعاون الدولي في إطار الأمانة الخاصة لحقوق الإنسان، داخل مكتب رئيس جمهورية البرازيل. ويعمل المكتب على تحديد فرص التعاون في هذا المجال، بتلقي المساعدات وتقديمها على الصعيدين الثنائي والثلاثي. أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن البرازيل تدرك تماما ضرورة مواصلة هذا التعاون في المستقبل على نحو لا يفرض متطلبات أو شروط، وذلك لأن المبادرات المتخذة في هذا المجال لا يمكن أن تنجح تماما إلا إذا شاركت الدولة المستفيدة من التعاون مشاركة تامة.

ثانيا – العلاقة مع الآليات الدولية لرصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان

أدى قيام البرازيل بإعداد تقريرها الأول عن آلية الاستعراض الدوري الشامل إلى حدوث حوار مفيد وهام بين الحكومة والسلطات المعنية التي شاركت في إعداده وبين ممثلي المجتمع المدني. ومن أولى نتائج هذا الحوار، قرار الحكومة البرازيلية البدء بإعداد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في البرازيل. وتجدر الإشارة أيضا إلى الجهود التي تبذلها البرازيل لإنشاء نظام وطني للمؤشرات لرصد مدى احترام حقوق الإنسان، وهي أداة تعتبرها البرازيل جوهرية من أجل توجيه صياغة وتطبيق سياسات ترمي إلى تعزيز وحماية هذه الحقوق على نحو أفضل.

ومنذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وجهت البرازيل دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين المواضعيين والخبراء المستقلين في مجلس حقوق الإنسان الحالي لزيارة البرازيل. ومنذ ذلك الحين، تدير البرازيل حوارا بناء مع أصحاب هذه الولاية. ومنذ

عام ١٩٩٨، زار البرازيل أحد عشر مقررا. وبغية تعزيز الحوار في ظل هذه الإجراءات الخاصة، تعهدت البرازيل بأن تكثف إجراءات متابعة التوصيات التي تصدر عن هذا الحوار.

وتلتزم البرازيل أيضا بتعزيز علاقاتها مع هيئات رصد تنفيذ المعاهدات عن طريق إعداد تقارير دورية موجهة إلى هذه اللجان، وكذلك متابعة التوصيات التي أصدرتها. وتتفهم البرازيل أن بناء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان من شأنه أن ييسر تحقيق هذه الأهداف.

ثالثا – إعداد آليات حقوق إنسان دولية والالتزام بها

استنادا للتعهدات التي قطعتها على نفسها لدى ترشحها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، أيدت البرازيل انتهاء مجلس حقوق الإنسان من وضع مشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، علما أنها كانت إحدى البلدان التي وقعت على هذا الاتفاق في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧. كما أيدت البرازيل استكمال المفاوضات ووقعت على اتفاقيه الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأحيل كلا الصكين إلى الكونغرس البرازيلي، حيث يجري استعراضهما بهدف إتمام عملية التصديق.

ودعمت البرازيل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، خلال العملية التي أدت إلى مصادقة مجلس حقوق الإنسان عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأيضا عندما اعتمدت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الصيغة النهائية للإعلان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على أنشطة مجلس حقوق الإنسان من أجل وضع قانون دولي لحقوق الإنسان وستواصل التزامها بدعم التفاوض على اتفاقات دولية تؤدي إلى رأب أي فجوة ممكنة قد توجد على الصعيد الدولي. وقد شاركت البرازيل باهتمام، في هذا السياق، في الفريق العامل الذي يعد مشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واستنادا إلى التعهد الطوعي الذي قطعته على نفسها بمناسبة ترشحها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، أودعت البرازيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صك تصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. وفي نفس المجال، تنظر البرازيل في الاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تلقي ومراجعة الشكاوى الفردية المتعلقة

بانتهاكات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري الأول الملحق به.

وتنظر البرازيل أيضا في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ومن شأن هذا الالتزام أن يعكس أحكام الدستور الاتحادي البرازيلي لعام ١٩٨٨، الذي يحظر عقوبة الإعدام في البرازيل، التي لم تنفذ في جميع الأحوال في البلد منذ عام ١٨٧٦. وفي عام ١٩٩٨، صدقت البرازيل على بروتوكول اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وكانت البرازيل واحدة من مؤيدي القرار A/RES/62/149، بشأن إقرار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، الذي كان أول وثيقة تعالج هذا الموضوع في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعا – علاقة البرازيل مع مفوضية حقوق الإنسان

ستواصل البرازيل دعم أنشطة مفوضية حقوق الإنسان. وقامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز أربور، بزيارة البرازيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأتاحت الزيارة تعزيز الحوار وتحديد فرص جديدة للشراكة والتعاون بين البرازيل والمفوضية.

وفي عام ٢٠٠٧، وفي شراكة مع المفوضية، استضافت البرازيل حلقة دراسية دولية عن حقوق الإنسان والقضاء العسكري، الأمر الذي أصبح الآن موضوع مبادرة للتعاون بين البرازيل وتيمور الشرقية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استضافت البرازيل أيضا المؤتمر الإقليمي في إطار التحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي، بالشراكة مع المفوضية. ومن المواضيع الأخرى التي قد تكون موضع اهتمام بالنسبة لمبادرات الحوار والتعاون العمل الذي تضطلع به المفوضية أيضا فيما يتعلق بإعداد نظم لمؤشرات حقوق الإنسان.

ومن المسائل التي تحظى باهتمام خاص بالنسبة للبرازيل الاستعدادات الجارية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسترعى البرازيل محليا سلسلة من الأحداث والفعاليات الهادفة إلى نشر الوعي في صفوف المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني بشأن مجموعة المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز الآليات اللازمة لحمايتها. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، فإن البرازيل مقتنعة بأهمية توضيح هذا الموضوع بشكل أكبر على الصعيد الدولي، وهو الأمر الذي أوحى بالاقتراح البرازيلي – الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته العادية السادسة – من أجل إشراك المجلس في إعداد مجموعة من أهداف حقوق الإنسان الدولية الطوعية.

خامسا – تعزيز النظم الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ستواصل البرازيل العمل على تعزيز منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. والبرازيل واحدة من أهم البلدان التي أيدت مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضه العنصرية وجميع أشكال التمييز، الذي يجري إعداده حاليا. وتشارك في المناقشات الجارية في إطار منظمة البلدان الأمريكية الرامية إلى إصلاح الأنظمة وتعزيز لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما حافظت البرازيل على إقامة حوار فعال مع كل من اللجنة والمحكمة في متابعة مزاعم تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في البرازيل.

وستسعى البرازيل إلى تعزيز التعاون والحوار السياسي بشأن حقوق الإنسان مع البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه، وذلك في إطار اجتماعات السلطات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الخارجية لبلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وستشجع البرازيل أيضا التعاون والحوار السياسي بشأن حقوق الإنسان داخل اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

ومع أن مشاركة البرازيل في جميع الآليات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان تعكس التزام البرازيل بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، لا تزال البرازيل تواجه تحديات في التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان وتتعهد بتحسين الأطر السياسية والتنظيمية الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

وبهذه الروح، بدأت البرازيل الأعمال التحضيرية لمشروع البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان، وهي عملية ستبلغ ذروتها بعقد المؤتمر الوطني الحادي عشر المعني بحقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد عملية تشاور واسعة النطاق يشارك فيها المجتمع المدني. وستواصل البرازيل الإسهام في القيام بدور أساسي في مشاركة المجتمع المدني في هذا السياق، حيث لن يكون حشد المجتمع المدني والحصول على مقترحات هامة منه أمرا ضروريا لتحديث البرنامج الوطني لحقوق الإنسان فحسب، بل ولتعزيز الوسائل والإمكانات المتاحة الضرورية لتحسين حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البرازيل.